مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: إشكالية النخب العربية الحاكمة من خلال منظور "حداثة الوعي السياسي"
اسم الكاتب: محمد حسن جرجيس، د. عاصم نزيه أبوحجيلة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6094
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 2- 2024 :179-200

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 2- 2024 : 179-200

إشكالية النخب العربية الحاكمة من خلال منظور "حداثة الوعي السياسي"

محمد حسن جرجيس[1]، د. عاصم نزيه أبو حجيلة[2]

1. طالب ماجستير في جامعة دمشق كلية العلوم السياسية مختص في قسم دراسات السياسية.
mhd.jarjees@damascusuniversity.edu.sy

2. دكتور برتبة مدرس في جامعة دمشق كلية العلوم السياسية مختص في قسم الدراسات السياسية
assem.555@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

يهدف البحث إلى معالجة إشكالية النخب العربية الحاكمة من خلال منظور" حداثة الوعي السياسي". التي تحلل تحديات وعقبات صياغة وعي سياسي عربي يتناسب مع روح الحداثة المدنيّة. وينطلق الباحث في تحليل تلك الإشكالية من مفهوم القيادة بالمجان. وهي مشكله تنشأ عندما يستفيد الأفراد من منفعة عامة دون المساهمة في توفيره. أي أن النخب الحاكمة تستفيد من مزايا الدولة والسلطة دون وعي أو مسؤولية أو مشاركة مع الجماهير. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصَّل إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن صياغة وعي جديد، وفق أنساق الحداثة الغربية في ظلِّ خشية النُّخب الفاعلة من إصلاح أصوليتها ومعالجة نرجسيتها، وأنها لا تقدم على التغيير الإ في إطار ما يضمن لها القيادة بالمجان دون أن تُصلح وعي الجماهير، أو تجعلهم طرفا مشاركاً في السلطة، إذ تتعامل معهم كأدوات، وتظن نفسها في صراع وجودي وفق الطرح الماركسي. ويوصي الباحث بتفعيل حقيقي لدور المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية وقادة الرأي في إصلاح فعال لوعي الجمهور القائم على انتقادهم، وتحمُّل مسؤولية تصرفاتهم في اختيار القادة.

الكلمات المفتاحية: الحداثة، الوعي، السياسي، الأصوليّة الفكريّة، الدولة الوطنية، أزمة المواطنة، الهوية الثقافية.

تاريخ الايداع: 2023/12/24
تاريخ النشر: 2024/2/22

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

The problem of the Arab ruling elites through the perspective of "modernity of political awareness"

Mahmmad Hassan Jarjees[1]
prof. Assem Nazih Abu haJeila[2]
1.A master's student at a university in the Faculty of Political Science, specializing in political studies mhd.jarjees@damascusuniversity.edu.sy
2.A teaching professor at a university in the Faculty of Political Science, specializing in political studies assem.555@damascusuniversity.edu.sy

Received:24/12/2023
Accepted: 22/2/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

The research aims to address the problem of the Arab ruling elites through the perspective of "the modernity of political awareness." Which analyzes the challenges and obstacles of formulating an Arab political awareness that is compatible with the spirit of civil modernity. The researcher starts analyzing this problem from the concept of driving for free. It is a problem that arises when individuals benefit from a public good without contributing to its provision. That is, the ruling elites benefit from the advantages of the state and power without awareness, responsibility, or participation with the masses. The researcher used the descriptive analytical method. He reached the conclusion that it is not possible to formulate a new awareness, according to the patterns of Western modernity, given the fear of the active elites to reform their fundamentalism and address their narcissism, and that they only introduce change within the framework of what guarantees them free leadership without reforming the awareness of the masses, or making them a participating party in the process. Authority, as it deals with them as tools, thinks itself in an existential struggle according to the Marxist proposition. The researcher recommends truly activating the role of civil society, educational institutions, and opinion leaders in effectively reforming the public's awareness based on criticizing them, and taking responsibility for their actions in choosing leaders.

Keywords: Modernity, Awareness, Politics, Intellectual Fundamentalism, The National State, Citizenship Crisis,Cultural Identity.

المقدمة :

يشكل الوعي الإنساني المنفتح على مستوى الذات والآخر، معياراً للارتقاء والنهوض الحضاري. ولا تجد في مستجدات الحداثة والعصر إشكالاً لها؛ لأنَّ الوعي المنفتح يرتكز على بنية معرفية أساسها التوازن بين العقل والعاطفة. ومن أدوات ذلك التوازن: النقد من أجل البناء والإصلاح، والإبداع من أجل خلْق وتأليف عناصر معرفية تسهم في تطوير المجتمعات الإنسانية، وإزالة إطار القداسة عن الأشياء والأشخاص لأجل تكريس الحوار التفاعلي، ونبذ غريزة العنف والإقصاء الناتجة من فلسفة المقدَّس. وما الحداثة وما بعد الحداثة إلا نتاج تفاعل أدوات تلك البنية المعرفية التي توجِّه الوعي الإنساني.

فالحداثة أُنتِجت في قالب صارم منغلق على الذات والآخر متأثراً بالتزمت الأصولي للفكر الديني في أوربا. ونتيجة تطوُّر الأفكار ناوءت الحداثة نفسَها بنفسِها لتصل إلى مرحلة أكثر ارتقاء وانفتاحاً في الوعي، وأصبحت قيمةً معيارية لتطوير المجتمعات الإنسانية، وغايةً لتجديدها نحو الأفضل، ومقصداً لتحقيق السعادة النسبية للإنسان.

نجحت الكثير من المجتمعات الشرقية والغربية في أنْ تكسر عزلتها، وتخرج من حالة الجمود المعرفي لمخيالها الاجتماعي والسياسي، وعملت على تطوير نفسها، وكسرت قالبَها الأيديولوجي الصارم، وتجاوزَت حالة الخوف والتوجس من الآخر، واستطاعت تدريجياً تجديد وعيها، وواكبَت ركب الحضارة الإنسانية، إلى أنْ أصبحت طرفاً فاعلاً في عملية الإنتاج المعرفي والفلسفي والتطبيقي. وانتقلت من حالة اللا وعي إلى حالة الوعي، ومن المستهلك إلى المنتج، ومن المفعول إلى الفاعل. ومن العدم إلى الوجود.

لم تعتمد تلك المجتمعات على عامل تغيير سياسي أو اقتصادي، بل ارتكزت في تحديث وعيها على تغيير الإنسان، وجعله مواطناً يتمتع بالحقوق السياسية والمدنية. وعملَت على بناء مجتمع مدني سليم. وصارت مؤثرة في صنع القرار السياسي؛ ليس فقط على مستواها المحلي أو الوطني، بل على مستواها الإقليمي والدولي. وتجلّى ذلك بإنشاء اتحادات، ومنظمات ما فوق الدولة. في حين نجد مجتمعاتنا العربية لا تزال تتوجس من الحداثة، وتتعامل معها على أنها معطى غربي، وليس إنتاجاً إنسانياً.

هذا يعود إلى إشكالية الوعي العربي نفسه، حيث لم يستطيع تجاوز حالة الجمود الفكري، والعشوائية المنهجية في علاقته مع الذات والآخر، فلم يستطع إيجاد صيغة تصالحية تنبذ الصراع الوجودي، وعقلية الانتصار الوهمي، ونرجسية الذات وتضخيمها، وتقليص الآخر وتحجيمه، فتلك الصيغة ترتكز على عقل نقدي، تفاعلي وتواصُلي وتشارُكي على مستوى الذات العربية والآخر.

هذه الصيغة متعذر وجودها في الوعي السياسي العربي. والتغيير إنْ حصل يبقى شكلياً وهشّاً لا بنيوياً يعالج أعتى المنظومات الفكرية والمنهجية، يتجلى في الأمور المادية دون المعنوية، ويصبح المجتمع العربي مستهلكاً لقشور قيم الحداثة الغربية، ويُفقده روحه المعنوية بالعناصر التي تتجلّى بالإبداع والخلق والإنتاج؛ مما يهيئ قابلية المجتمع للانجرار وراء عواطفه، فما تلبث أنْ تأتي الأصوليات العلمانية والدينية لتصنع فكراً شمولياً أكثر تسلطاً، وأقل وعياً وتعيد صياغة الوعي من جديد، لكن ليس بما يتناسب مع روح الحداثة المدنية، بل بما يُتسوغ مع العقلية القبائلية والعشائرية من جديد؛ وهذا ما يعرف بروح الانحراف والانغماس بحالة اللا وعي.

أولاً– إشكالية البحث وتساؤلاته:

تجلَّت إشكالية البحث بوجود أزمة في العلاقة بين الحداثة والوعي السياسي العربي للنخب السياسية الحاكمة، إذ إنَّ معيار الحداثة يتلخص في تكريس قيم الأنسنة المدنية والسياسية أساساً لارتقاء الوعي السياسي؛ ولا يُعد التحديث السياسي – كإسقاط النظام الحاكم، أو إقصاء مسؤولين، أو تغيير وزارة، أو حكومة – تحديثاً للوعي. ولا يُعتبر إعادة تحديث المنظومة القانونية للدولة، بتمكين أو تعطيل قوانين من التراث الديني أو من مستجدات الحداثة تجديداً للوعي. ولا يُشكل التغيير الاقتصادي، وعمليات الإصلاح المرافقة له من تعبيد الطرقات، وتشييد المشاريع السكنية، وبناء المشافي والمدارس والمساجد نهوضاً بالوعي. إنَّ كلَّ ما سبق لا يُعد تنمية حداثية، ولا

يُعتبر إصلاحاً فكرياً، ولا إنتاجاً أو إسهاماً في الحضارة الإنسانية؛ ما دام التحديث لا يشمل وعي الإنسان بذاته، باعتباره فرداً مستقلاً، وعضواً فاعلاً في مؤسسات المجتمع، وعاملاً مؤثراً في بناء الدولة المدنية. وبمعنى آخر: إنَّ أيَّ حداثة لا يكون إصلاح وعي الجماهير جزءاً من حل إشكاليات الحداثة وتداعياتها على منظومة الوعي العربي لا يُعتد بها، وتبقى الإشكالية قائمة. وتبرز أزمة المواطنة والهوية في الدولة الوطنية ويتفاقم تأزُّمها عندما يصبح الجماهير جزءاً من المشكلة ذاتها، إذ تؤدي النخب الحاكمة (سواء على مستوى المعارضة أو السلطة) دوراً مهماً في تلك الإشكالية، من خلال عقليتها الأداتية التي تتعامل مع الجماهير كوسائل مربحة ومجانية في الوصول إلى الحكم أو استمرار البقاء فيها. تلك المراوغة التي تقوم بها النخب. يصفها الباحث بنخب (القيادة بالمجان) لتوظيفها باعتبارها متغيراً أساسياً يسهم في تفسير عقبات تحديث الوعي؛ لأجل الحصول على تأصيل مفاهيمي يفهم من خلاله آلية إعادة تشكيل الوعي بما يتناسب مع روح الحداثة المدنية، كمحاولة لتجديد الثقافة العربية والإسلامية؛ لتمكين الإنسان– المواطن العربي من المشاركة الحقيقية في صنع القرار.

نتيجة لما تقدَّم، يتبلور تساؤل البحث الرئيس، وفق الصيغة التالية: ما هو الدور الإشكاليّ النخب الحاكمة الفاعلة في إعادة صياغة وعي سياسي من جديد يتبنى قيم الحداثة المدنية؟

يثير هذا التساؤل، مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي كالآتي:

1) هل النخب الفاعلة لديها الاستعداد لتحديث أصوليتها الفكرية لإعادة صياغة وعي يتناسب مع روح الحداثة المدنية؟

2) ما دور النخب الفاعلة في إشكاليّة تأزم حداثة الدولة الوطنية في الوعي السياسي؟

ثانياً– فرضيات البحث:

تتمثل الفرضيّة الرئيسة بالصيغة التاليّة: تؤدي النخب الحاكمة الفاعلة، دوراً إشكاليّاً في إعادة صياغة وعي سياسي من جديد يتبنى قيم الحداثة المدنية. وتبرز الفرضية الرئيسة، الفرضيّات الفرعية التاليّة:

1) ليس لدى النخب الحاكمة الاستعداد لتحديث أصوليتها الفكرية لإعادة صياغة وعي يتناسب مع روح الحداثة المدنيّة.

2) تؤدي النخب الحاكمة دوراً إشكاليّاً في تأزم حداثة الدولة الوطنية في الوعي السياسي.

ثالثاً– أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس، بتفسير دور النخب الحاكمة في إعاقة تحديث الوعي السياسي للجماهير بما يتناسب مع روح الحداثة المدنيّة.

أما الأهداف الفرعية للبحث فإنها تتمثل بالتالي:

1. معالجة الدور الإشكالي للنخب الحاكمة في تأزم مفهوم الدولة الوطنية من خلال منظور حداثة الوعي السياسي.
2. تفسير دور الأصوليّة الفكرية للنخب السياسية الحاكمة كعامل إشكاليّ لحداثة الوعي السياسي العربي.

رابعاً– أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج أهم الإشكاليات الفكرية في عصرنا الحالي، والتي تتمثل بتحليل أهم العقبات والتحديات التي تشكل عائقاً أمام صياغة وعي عربي من جديد، يتبنى قيم الحداثة المدنية بوصفها وسيلة للنهوض الحضاري. وتسلط الضوء على أهم الاختلالات الفلسفية في الفكر والثقافة العربية والإسلامية، والتي نجد تأثيرها في الوعي السياسي الذي يحكم سلوك النخب الفاعلة، والتي تتعامل مع الجماهير العربية، كوسيلة مجانية للوصول إلى الحكم. فهو يُعد محاولة لفهم الانسان العربي، وتحويله إلى فاعل مؤثر في صنع قراره ومصير

خامساً– حدود البحث:

تمثلت الحدود الزمانية للبحث، بالقرن الحادي والعشرين، ولاسيما فترة التغيرات السياسية التي عصفَت بمنطقة الشرق الأوسط في عام 2011، حيث بدأت الحركات الجماهيرية المطالبة بالتغيير. في حين تمثلت الحدود المكانية للبحث بالنطاق الجغرافي للمنطقة العربية والإسلامية. أما الحدود البشرية، فتمثلت بدور النخب الفاعلة على مستوى المعارضة والسلطة والتي كان لها دور في تأزُّم إشكالية العلاقة بين الحداثة والوعي السياسي العربي.

سادساً– مصطلحات البحث:

1– **الحداثة:** بالعودة إلى المعاجم اللغوية، نرى جذر كلمة الحداثة ومصدرها في معجم المعاني كما ورد في موقع المعاني https://wwww.almaany.coml هي "حَدَثَ" وهي تعني "أَخَذَنِي مِنَ الأَمْرِ ما حَدُثَ وَما قَدُمَ". أما الحداثة اصطلاحاً تعني تحديث الأفكار والآراء والانساق المعرفية، حيث " أطلق على عدد من الحركات الفكرية الداعية إلى التجديد، والثائرة على القديم في الآداب الغربية وكان لها صداها في الأدب العربي الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية يميل كثير من المبدعين الآن إلى الحداثة باسم التجديد وتارة الصدق الفني."

يُعرِّف الباحث إجرائياً، الحداثة: بأنها نسق فكري، يتخذ من التجديد والثورة على القديم، منطلقاً أساسياً في فلسفته، وهو لا تنحصر في مجال دون غيره، بل يمتد إلى المجالات السياسية، والفكرية، والفلسفية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمادية،...الخ. ويقوم في مبدئه على التعددية، واحترام الهوية الثقافية والدينية، ورفض تسييسها كوسيلة لمناوئة القيادة بالمجان، ومنع التلاعب بعاطفة الجماهير والتعامل معهم كمواطنين، لا كقطيع.

2– **الوعي السياسي:** من حيث المعنى اللغوي لكلمة الوعي، فإنَّ مصدر الكلمة في معجم المعاني كما ورد في موقع المعاني https://www.almaany.com) هو: "وعَىَ، ووِعيٍ. الوَعْيُ: الحفظ والتقدير، الوَعْيُ: الفهمُ وسلامةُ الإدراك. الوَعْيُ (فيعلم النفس): شعورُ الكائنِ الحي بما في نفسه وما يحيط به". أما من الناحية الاصطلاحية، فهي تعني الخبرة والمعرفة معًا، لفهم ما يدور من أحداث سياسية وهذا ما يقوله الباحث حمادة(2005)"هو الإدراك الصحيح لمجريات الواقع السياسي ولما يحصل فيه من أحداث وتطورات. وبعبارة أخرى هو المعرفة الدقيقة لغايات القوى المؤثرة في العالم" (29) يُعرِّف الباحث إجرائياً، الوعي السياسي، بأنه صيغة من الفهم والاستيعاب للأحداث السياسية، والقدرة على التفسير المنطقي والعقلاني لسلوكيات النخب، والدولة، والمؤسسات، وغيرها من الأشكال السياسية. والوعي هو الدافع لفعل المشاركة السياسية في صنع القرار في المجتمع. ويشكل أساساً في تحقيق الحداثة المدنية التي تبقى الحل المنطقي لمعالجة أزمة الهوية والمواطنة.

3– **الأصوليّة الفكريّة:** منظومة التصورات والاعتقادات والنظريات التي يتبنها النخب الحاكمة كأسلوب للعيش والتعامل مع معطيات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبتعبير أدق الأصوليّة نسبة إلى النخب الحاكمة في السلطة الذين يتمسكون بعيش نمط حياتهم كما عاشها من كان قبلهم.

4– **الدولة الوطنية:** يقوم مفهوم الدولة الوطنية الحديثة على فكرة أن الدولة كيان ضروري لحياة البشر، وأنها تُبنى على أساس فكرة جوهرية هي أن "الدولة لكل مواطنيها". تمثل الجميع، ولا تتحيز لأحد على أساس الطائفة الدينيّة، أو المذهبية والعشائرية والعرقية. ويجب أن ترفض أي تباين في المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي. .في الوقت نفسه تقوم العلاقة بين مكونات الدولة الوطنية على أساس "عقد مواطنة" يرتب حقوقاً للفرد في قيم المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والأمن والحريات ويرتب أيضاً على فرد واجبات تجاه الدولة وتجاه غيره من المواطنين.

5- **الهوية الثقافية:** هي تلك الهوية التي لها القدرة على منح المعنى التعاضديّ للمجتمعات التي تتسم بالتنوع الثقافيّ. حيث تستطيع الهوية الثقافية فهم التنوع الثقافي لجميع الشعوب. وتنجح في تبلور هوية ثقافية تجمعهم.

سابعاً- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، المعتمد على الأسلوب المكتبي في جمع البيانات. مستفيداً في ذلك من نتائج البحوث، والكتابات والدراسات السابقة، التي تم نشرها في حقل هذه الدراسة؛ لمعالجة إشكالية البحث، التي تتمثل بتفسير التحديات والعقبات أمام صياغة وعي سياسي عربي وإسلامي من جديد، بما يتوافق مع أنساق الحداثة المدنية.

تاسعاً- محاور البحث:

- المقدمة:
- **المبحث الأول: إشكاليّة الأصولية الفكرية للنخب الحاكمة من خلال منظور حداثة الوعي السياسي**

  المطلب الأول- تحليل ركائز الأصولية ومبادئها وخصائصها.

  المطلب الثاني- تحليل دور التنشئة الثقافية في تكريس الأصولية الفكرية للنخب الحاكمة.
- **المبحث الثاني: الدور الإشكالي للنخب الحاكمة في تأزم الدولة الوطنية من خلال منظور حداثة الوعي السياسي.**

  المطلب الأول-إشكالية مفهوم الدولة الوطنية وعناصرها.

  المطلب الثاني- الدولة الوطنية وقضايا المواطنة والهوية.
- الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

إشكاليّة الأصولية الفكرية للنخب الحاكمة في منظور حداثة الوعي السياسي

ترى هذه المقاربة، أنه يمكن إعادة صياغة وعي سياسي، في حال أرادت النخب الفاعلة ذلك، وأقدمت على إصلاح أصوليتها الفكرية، من خلال نبذ مبدأ أدلجة الدين، وتسييس الهوية، وأحادية التفكير. وتشكل هذه المقاربة أولى خطوات معالجة عقبات تحديث الوعي السياسي وارتقائه، وتُعتبر الأساس المتين في حل عقبة تأزم الحداثة مع الدين (الإسلام).

لكن التساؤل المثار هنا، هل تلك النخب على استعداد لإحداث تغيير حقيقي، تتنازل عن عقليتها الأداتية في التعامل مع الجماهير كوسيلة مجانية للوصول إلى السلطة؟ هذا ما يريد الباحث توضيحه من خلال تحليل الركائز التي تقوم عليها الأصولية الفكرية، وتحديد مبادئها وخصائصها، وأخيراً تحليل علاقتها مع الفن والثقافة.

المطلب الأول– تحليل ركائز الأصولية الفكرية ومبادئها وخصائصها وإنعكاساتها على تحديث الوعي السياسي

تسعى النخب جدّياً إلى التغيير، لكن ضمن إطار توطيد دعائم شرعية حكمها، ليس إلا؛ فهي ليست مستعدة لإصلاح ما قد يُفقدها معنى وجودها داخل الحكم.

1– ركائز الأصولية الفكرية:

وهناك ركيزتان أساسيتان لا تتجاوزهما في أيِّ عملية تحديث أو تغيير. وهما كالآتي:

1–الركيزة الأولى:

تتمثل بشرعية القوة والغلبة، أو الحسم العسكري، إذ من يظفر بالسلطة كما ذكر السيد على حد تعبير الفارابي(2007)هو رجل المعارك والقتال، وليس ذلك "الذي يجري أمره على سبيل الحرية..."(243). وبمعنى آخر يعلق السيد(2007)قائلًا: البنية السياسية للوعي العربي والإسلامي، لا تؤمن بالخيار السلمي في تولي السلطة، ويجد في القوة والعنف الوسيلة المثلى في الوصول إلى السلطة، والحفاظ عليها؛ لما فيها صلاح للجماهير ونهوض لها خلال فترة زمنية قصيرة(243). إسقاطاً على واقعنا العربي، نجد أنَّ النخب الحاكمة وصلت إلى السلطة، واكتسبت شرعيتها منذ التاريخ الإسلامي بالتصدي لقوى الاحتلال الأجنبي، وإحداث أمراء الجند من المماليك منصب الأمير أو الولاية، كنوع من الاستقلال السياسي والإداري دون الانفصال معنوياً عن دولة الخلافة الإسلامية. خير دليل على ذلك. وفي التاريخ الحديث، تولت النخب الحاكمة السلطة من خلال شرعية الثورة التحريرية ضد الاستعمار الأوربي.

في ظل تداعيات الحراك الشعبي لعام (2011) في العالم العربي. سقط الكثير من الأنظمة الحاكمة بموجب انقلاب عسكري، إذ يعتبر الجيش نفسَه المحكم الأعلى في حل أيِّ نزاع بين الحاكم والجماهير للحفاظ على النظام العام. وتسوغ شرعية استيلائه بمفاهيم سياسية، بديلة عن كلمة انقلاب، مثل: تصحيح مسار الثورة، أو الثورة المضادة؛ نتيجة لتشرذم النخب السياسية المدنية وانقسامها على نفسها، لتكون أكثر إقناعاً للجماهير، تجسد نفسها كما يصفها الخالد(2012)بـ"خشبة الخلاص"(26)؛ لإنهاء حالة الفوضى والتوترات المتجذرة في المجتمع والدولة معاً. وتعزيز الأمن والاستقرار البنيوي. وهذا ما حدث في تونس ومصر حديثاً؛ إذ أدى الحراك الشعبي إلى إسقاط رؤساء النظام القائم، وتمكَّن حينها الإسلاميون كقوى معارضة من الوصول إلى السلطة، ولكن نتيجة حالة الفوضى والصراع بين النخب المدنية من إسلاميين وعلمانيين (رموز النظام القديم)، وتشرذمها، حدث الانقلاب المضاد أو الثورة المضادة، ليعود الجيش يحكم من جديد.

يُستنتج من ذلك، أنَّ القوة متمثلة بالجيش وحدها مَن تقر بالعدالة، وتُعد الفصيل في حسم النزاعات والخلافات، والأقوياء في السلطة هم الأقدر على إصدار القرارات والقوانين ومع أنَّ الدساتير– كما نعرف– مرجعية القوانين، ففي المجتمع المنفلت أمنياً، وغير المستقر بنيوياً لا تمتلك السلطة الرسمية أو المخولة(البرلمان، أو مجلس الشعب)السلطة الفعلية، ولا تمتلك قوة ردع داخلي، وليس لديها أيضاً أيُّ صلاحية في تقرير سياسة ما أو مشروع إصلاحي. هذا إنْ دلَّ على شيء ما، فإنه يدل على انحطاط مستوى الوعي وعدم ارتقائه

للمستوى السياسي والمدني، وبقائه في حالته البدائية الأولى؛ أيْ تحت رحمة قوانين الطبيعة. ويمكن اعتباره مؤشراً قيمياً على تسويغ حكم شريعة الغاب، والانتصار فيها للأقوى؛ إذ أصبحت معياراً لسلوك الحكام، في مقابل إلغاء دور المجتمع والدولة. ويمارس الحكام سياسة المراوغة الخداعة؛ لاستلاب إرادة الجماهير، وتغييب وعيهم كما يرى الخالد(2012)من خلال إقناعهم بأنَّ"(الجيش هو الشعب)، وأنَّ(الشعب هو الجيش)"(24).

تمارس نخب الجيش السلطة بطريقتَين: إما بشكل مباشر عبر انتخابات شكلية، وغالباً ما يكون هو المرشح الوحيد فيها؛ أو يسمح بظهور منافس ضعيف له، ويحصد أغلبية مطلقة في الأصوات، وهذا ذكره موقع **CNN** بالعربية https://arabic.cnn.com حول نتائج الانتخابات الرئاسية في مصر، حيث حصل وزير الدفاع(عبد الفتاح السيسي)على أعلى نسبة تصويت بلغت 97%، في مقابل حصول منافسه السياسي(حمدين صباحي)على نسبة ضئيلة من الأصوات لا تتجاوز الـ 3%. أو يحكم الجيش بشكل غير مباشر، وقد حدد الخالد(2012)تجلي هذا الشكل عبر عقد نظام تحالفات بين النخب العسكرية والنخب المدنية التي تشكل الواجهة السياسية للحكم. وهنا تظهر الثنائيات المتحالفة في السلطة على الشكل التالي: الحزب والعائلة، العسكري والملك، الجيش والدولة." (27).

هذا ما يفسر عدم تغيير رؤساء النظام الملكي في المغرب والأردن ودول الخليج في أثناء موجة التغيير التي قادها الحراك الشعبي لعام(2011). إنَّ التحدي الأكثر حساسية في نظام التحالفات، وتتجلى خطورته عندما يضع المؤسسةَ العسكرية أو الجيش في مواجهة الشعب، وهذا الوهم الذي سعت المنظومة الحاكمة في تكريسه بشكل دائم هو ما يؤدي إلى حرب أهلية طويلة الأمد، تعتبر فيها النخب الحاكمة نفسها في صراع وجودي، يواجه الجيش بدلاً عنها الجماهير، وتَعُدُّ نفسها الطرف الأقوى في ذلك الصراع، وقد أشار طرابيشي(2003)قائلاً: السلطة في عدوان دائم مع الدولة والمجتمع من خلال ممارسة نفوذها من الأجهزة الأمنية على مؤسسات الدولة الاقتصادية، والتربوية، والصحية...الخ(59).

2- **الركيزة الثانية:**

تتمثل بشرعية المجد، أو الحكم الفئوي، وذلك يعني أنَّ فئة ما من عشيرة ما أو مذهب ديني، أو طائفي، أو عِرقي، هي مَن تحكم. وبتعبير أدق، يُعَد الحكم الفئوي تمثيلاً معبراً عن حالة تسييس مكونات الهوية الثقافية (الدين، المذهب، اللغة)، واعتبارها مصدراً شرعياً لتولي مقاليد الحكم. وتلجأ إلى مبدأ الخلافة وتوارُث السلطة للحفاظ عليها، وحصرها فقط داخل الأسرة أو الفئة النخبوية الحاكمة؛ أيْ إعادة إنتاج النخب نفسها في حلقة مغلقة، وهذا لا يعني أنها لا تواكب مستجدات العصر الحديث في تولي السلطة، إذ تنظم انتخابات دورية لتضيف معنًى شرعياً حسب مفاهيم الدولة الحديثة، وعليه؛ يعلق الخالد(2012)قائلًا: "فإنَّ الديمقراطية التي تعني الشق السياسي الانتخابي هو مفهوم نعترض عليه، لأنَّ الديمقراطية ليست انتخابات فقط...والانتخابات بحسب عقلية هذه الأحزاب وسيلة لإعادة إنتاج هذه القيادات نفسها بنفسها مما يؤمّن لها استمرارية وجودها في رأس السلطة السياسية، تهيمن من خلالها على الحزب وسياسته والدولة التي يحكمها الحزب الواحد(14). هذا الأمر، ينطبق على أنظمة الجمهورية قبل الملَكية في العالم العربي، فالمرشح للانتخابات لن يفوز إنْ لم يكن ولاؤه لنخب النظام القائم.

على ضوء ذلك، تنحصر مهمة الجماهير، بالقدوم إلى صناديق الاقتراع، والإدلاء بأصواتها، للنخب التي اختارت نفسها بنفسها. لكي تضيف بُعداً شرعياً على عملية تولّي السلطة. وبذلك إقصاء لحقوق الترشيح، وحرية الاختيار، وتمس كرامة الإنسان، لأنها تصبح مرهونة، وغير حرة، ويكون محكوماً بإملاءات هؤلاء القادة، واختياره مرهون بما يشرعن له زعيم الجماعة التي ينتمي إليها؛ مما يعني تنازل المواطن عن إنسانيته، وأنه قبِل بشكل لاشعوريّ أنْ يصبح عبداً مسلوب الإرادة، وهذا تكريس لثقافة القطيع حيث يتكلم زعيم العشيرة أو الحزب دون أيِّ معارضة داخلية، مما يعني فقدان الذات للوعي السياسي.

2- مبادئ الأصولية الفكرية

يحكم الأصولية الفكرية للوعي السياسي للنخب الفاعلة مبادئ ثلاث، تُعبر عن حالة من النرجسية السياسية، ناتجة عن اعتبار قيمي في وعي تلك النخب. وهي كالآتي:

المبدأ الأول: العنف الإقصائي.

من المبادئ الأساسية للوعي السياسي في الشرق، يقول الخالدي(2012):" [إقصاء] الآخر أو المُعارِض. إنه إقصاء وصل في الكثير من الأحيان إلى حد الإلغاء"(25). ويتحول ذلك المبدأ اللا أخلاقي، إلى مبدأ وشرعية أخلاقية، يتقبله الجماهير؛ لأنَّ هناك ما يقابله في وعيها يتجلى بمبدأ الرجل العظيم. والذي يعني ربط الجماهير مصيرها بالأشخاص، إذ تعتبرهم من العظماء، وتسند كلَّ نجاح في أيٍّ مشروع سياسي إلى شخص بعينه، ويتغيب في مخيالها أيُّ دور للناس في إنجاح ذلك المشروع، وتفضي بهم كما يرى لوبون(2019)إلى عبادة الزعيم وإلى الخوف من بأسه، وإلى الإذعان الأعمى لمشيئته، فيصبح كلامه تعاليم لا تناقش، وتنشأ الرغبة في تعميم هذه التعاليم. أما الذين لا يشاطرون الجماهير إعجابها بكلام الزعيم فيصبحون هم الأعداء(72). والعكس صحيح، إذ يسند كلّ إخفاق سياسي إلى حاكم بعينه ثم يقتنع أنَّ تنحّي هذا الشخص من سدة الحكم، سيُنهي الفشل والمصائب، فتبدأ مرحلة التي يصفها المهدى(2007)ب "الانتفاض بلا رحمة" فتتحول هي الأخرى إلى طغيانٍ مقابل قد يدمر السلطة...فالغضب الجماهيري يكون مثل الطوفان"(80). إذ تتظاهر الجماهير وتعتصم رافعة شعارات تغيير الحاكم. وتبني آمالاً من جديد في قدوم شخص آخر، يكون البطل الوهم أو الإله الجديد أو المخلّص، وفق مفهوم الخضري(1981)"المسيا"(28). لتبدأ من جديد علاقة عاطفية بين الحاكم والجماهير، تُبنى في بدايتها على المحبة والطاعة الأبوية، وعلى حرارة التصفيق والتطبيل، لتنتهي هي الأخرى بالدعوة إلى الرحيل، وهلم جرا، ويصف لوبون(2019)حالة تلك الجماهير بدقة قائلاً: "إنها لا تعرف سوى المشاعر الشديدة المتطرفة، [فتعاطفها لا يلبث أنْ يصير] عبادة، وأنَّ النفور لا يكاد يظهر فيها حتى يتحول إلى حقد(71-72).

المبدأ الثاني- الاصطفاء الإلهي:

هو ما يسوغ لمبدأ الإقصاء، إذ تعتبر النخب نفسها فوق الجميع، وتحظى بعناية إلهية، وبحق مطلق في الحكم. وتسعى النخب إلى تسويغ هذا المبدأ وتحويله لطابع مقدس، محمي كما يوثق لوبون(2019) من أي"جدل"(75)وذلك لضمان بحد تعبير ياكوبوتشى(2010)"الولاء غير المشروط من قِبل أتباعه"(60).

يستحيل للمخيال الاجتماعي للجماهير أنْ ينتظم أو يستمر أو ينقاد إلا من خلال التعرف كما يذهب لوبون(2019)على"فن التأثير في خيال الجماعات ليدرك فن سياستها"(70). وبتعبير أدق، وجدت النخب ما يمكن أنْ يسوغ شرعيتها المطلقة في السلطة، من خلال فهم ما يحكم الوعي الجماهيري من مبادئ، والذي يتجلى (بالترميز المقدس)، ولا تكمن الإشكالية هنا في الانقياد للرموز، لأنَّ القيادة في المخيال الغربي لا تعني القداسة، فالنخب السياسية لا يُنظر إليها إلا بعين المسؤولية، والموظف في خدمة الجماهير، وعندما ينتهي مهامه يعود إلى وضعه كمواطن عادي.

أما في مخيالنا العربي فيختزل هذا الرمز أو القائد مجتمعاً أو شعباً بكامله. وهكذا يصبح الولاء والطاعة للشخص الذي يعادل الجماهير، وتصبح في خدمة قائدها الذي يحظى بإطار من القداسة، ويتمتع برمزية معنوية. وليس هذا إلا نتيجة حتمية لتنشئة سياسية تكرس مبدأ العبودية داخل الفرد الذي تعودَ على أنْ يُقاد لا أنْ يقود. التي تقوم بحسب المهدى (2007) على "غريزة القطيع وإلهاب حماس الجماهير والثقة العمياء بالقادة... وترفع شعارات رنانة، تحرك المشاعر لا العقول" (118).

في مقابل ذلك، يسعى الحكام إلى تسويغ وعي الجماهير، بما يتوافق مع أهوائها ومصالحها، إذ يعتبرهم أدوات أو عبيداً أو رعاعاً لخدمته. إذَن العنف والمقدس قاما بتسويغ مسيس لمفهوم المقاومة في وعي الجماهير، حيث تعتبر أيّ حراك اجتماعي، أو تغيير ثوري، تحدياً للإرادة الإلهية المجسدة في الحاكم، الذي لا يقصي إلا قوى الشر بإلهام من الله. وهذا ينطبق على جميع الأنظمة العربية.

المبدأ الثالث– الحكم الأبوي:

إنَّ هذا المبدأ، ليس إلا ترويضاً للعاطفة، وتعويضاً نفسياً عن إلغاء كرامة الجماهير وحريتهم. وضبطاً أخلاقياً لتطلعاتهم وآرائهم. "فالحاكم كما يوثق إمام(1994)"(أبٌ) للجميع أو هو (كبير العائلة)...ومن حقه أنْ يحكم حكماً استبدادياً"(44). والخلط بين الالتزام الأخلاقي والسياسي، ليس إلا أسلوباً لتبرير الاستبداد، وتسويغاً للقمع والتسلط، ومنعاً لأيٍّ نوع من المعارضة؛ ويجدّ إمام(1994) تسويغاً لذلك قائلًا: "لأنَّ الأب لا يجوز أخلاقياً معارضته"(44). وإسقاطاً لذلك، يبدأ الانقياد التعبدي للحاكم الأب في مجتمعاتنا من العائلة، فالقبيلة، فالمجتمع، فالدولة، وهكذا صعوداً، ثم أملتهُ السياسة كضرورة تحت عنوان الحزب أو الكتلة أو الهيئة أو الحركة.

تتجلى إشكالية الأبوية، بأنها تكريس لمبدأ الفئوية بأشكالها المذهبية والعشائرية والعِرقية في الوعي الجماهيري؛ ويؤدي إلى انسياقها لفعل أو أفعال اجتماعية بدون التفكير بها مسبقاً، كالعصبية، والطائفية، والكراهية، وعدم التسامح مع الآخر المختلف، لأنَّ الذات الواعية، تم تغييبها وإقصاؤها. وبمعنى آخر، إنَّ المبدأ الفئوي كتعبير عن حالة اللا وعي الجماهيري، يطمس الوعي الفردي، ويجفف منابعه، بحيث ينساق المفكرون، وأصحاب الإدراك العالي خلف الشعبويين والرعاع الذين يمتلكون كاريزما عالية يسيطرون بها على الحشد الجماهيري. وأيُّ رأي نقدي لهم يعتبر بحسب إمام(1994)"عيبا"(44). يعتبر اللا وعي الجماهيري الركيزة التي تؤسس لحالة اللا وعي السياسي الذي يكون أكثر تنظيماً ونفوذاً وانقياداً لزعيم الأبوي، وهذا يشير بحسب وصف الجابري(2000)إلى أنَّ وعي الجماهير وتطلعاتها تقع في خارج عملية المشاركة السياسية، وصنع القرار، بل ولا يكترث بها، وتذوب أهدافها وتتماهى مع مصالح القبيلة أو المذهب التي لا تنتمي إليها(13).

الجدير بالذكر، أنه يجب التفريق بين الالتزام الأخلاقي والسياسي، الذي خلط بينهما المبدأ الأبوي؛ فالالتزام الأخلاقي في المجال الأسري والعائلي لا يحكمه منطق المصلحة، بل هو حالة معنوية تقوم على الحب والود والرابطة العاطفية، التي تحتّم على الأبناء الاحترام والطاعة للأب والأم وكبار العائلة. ويمثل ذلك الالتزام نوعاً من العرفان بالجميل، حيث تحمّل الآباء ضغوط الحياة لتنشئة أبنائهم، وتربيتهم. أما الالتزام السياسي، يحكمه منطق المصالح، وتحكمه العقلانية، وليس العاطفة. والالتزام لا يكون له معنى دون المسؤولية، فالطاعة والاحترام لا تأتي إلا عندما يقوم الحاكم بتنفيذ مسؤوليته التي تقع على عاتقه، حسب ما ينظمها العقد الاجتماعي. وأخيراً، فإنَّ الأسرة تنتهي بموت الوالدين، وزواج الأبناء، في حين تبقى الدولة قائمة باعتبارها مؤسسة معنوية، وليست مؤسسة أشخاص.

3– خصائص البنية السياسية:

يستخلص الباحث، مجموعة من الخصائص التي تتميز بها البنية السياسية لوعي النخب المتأثرة بقيم القيادة بالمجان سواء في السلطة أو المعارضة. وهي كالآتي:

1– العشوائية وغياب العقلانية: من ميزات وعي النخب السياسية في السلطة أنَّ ليس لديهم النضج الرشيد ولا المعرفة ولا الخبرة السياسية الكافية للقيادة بكفاءة واقتدار. وأيضاً في المعارضة ليس لديهم الوعي السياسي الكافي ولا الانتماء الوطني ليمارسوا دورهم كمعارضة في رصد الأخطاء في ممارسات الحكومة، وترشيد الحكم بشكل أفضل.

2– عقلية الغنيمة والمحاصصة: تتعامل النخب السياسية، عند وصولها إلى سدّة الحكم، مع السلطة كمكسب وثروة، وليس مسؤولية وطنية. والأمر ذاته ينطبق على المعارضة، الذين يمارسون دور المعارضة بحسب وصف المهدى(2007)من "أجل إسقاط السلطة أو من أجل الوصول إلى الحكم"(140)؛ أيْ بصورة انتهازية لا علاقة لها بالدور الإصلاحي أو التصويبي للمعارضة.

3- الشعارات البراقة وفقدان المعنى: لا أحد من النخب السياسية سواء مَن في السلطة أو في المعارضة، يمتلك أيَّ برنامج سياسي واقعي وعملي، ولا أيّ مشروع سياسي برؤية وطنية واضحة. ولا يمتلك كلاهما سوى الشعارات البراقة والرموز الثقافية والدينية المسيسة. وهو تكريس إجرائي لثقافة القيادة بالمجان، حيث لاتمتلك النخب شيئا تقدمه سوى العزف على الوتر الحساس.

4- الصراع والفوضى كسمة للعلاقة بين السلطة والمعارضة: أخذت تلك العلاقة شكلاً من المزايدات التي لا طائل منها، ومكايدات طفولية، وعصابات لا تستبعد العنف من ممارستها. وأصبح الكل بشكل لا شعوري يسوغ البحث عن حل سحري يتجلى في الزعيم الكاريزمي، لحل المشاكل؛ والذي غالباً ما يكون من نخب الجيش. لنعود من جديد إلى نقطة الخلاف، حيث تتماهى وعي نخب (المعارضة أو السلطة) مع المبادئ الأصولية السياسية للوعي التي تتوارثها عبر الأجيال، وأصبحت موروثاً تاريخياً.

ما أراد الباحث توضيحه، أنَّ الذات الجماعية لشعوب المنطقة، هي ذات تفكير انفعالي عاطفي، يسهل ترويضها، وتوجيهها نحو الهدف المراد من خلال الخطابات الرنانة، التي تحمل طابع الشعبوية، وقيم التفاخر التراثي، والتعالي الأسطوري للهويات الثقافية. من خلال ذلك، يكتسب الخطاب الرمزي شرعية، وإيماناً مطلقاً في نفوس الجماهير ذات الوعي الانفعالي. وفي الوقت ذاته، تغيب مشروعية الحديث عن أيِّ حقوق مدنية أو سياسية. فالوعي هنا هو التصفيق والتطبيل للتسلط بشكل لا شعوري.

المطلب الثاني- تحليل دور التنشئة الثقافية في تكريس الأصولية الفكرية للنخب الحاكمة:

إنَّ الثقافة من أهم مداخل تنمية الوعي الإنساني، ووسيلة مهمة في النهوض الحضاري، وأداة للتغيير والإصلاح المجتمعي. دون أدنى شك هناك نخبة عربية، وإسلامية مثقفة، وبالتأكيد لها خبرتها الطويل في مجال تنمية الوعي الثقافي. وهذه التنمية تمثل في جوهرها شأناً يتعلق بالتنشئة ينعكس على السلوك؛ فهي الطريقة الوحيدة للانتقال، والتحول المجتمعي من سلوك إلى آخر.

لكن في الواقع، تلك النخب المثقفة، سواء أكانت في المجال الإعلامي، أو الثقافي، أو التربوي، أو الديني، يتم تسييسها وتحييد مواقفها وآرائها. من خلال سياسة الترغيب والترهيب. إما بدمجها مع مصالح الطبقة المستفيدة من النظام السياسي القائم، بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام، ويطلق مرعي(2022)عليهم مثقفي السلطة (26)، بدلاً من أنْ يكونوا مثقفي الجماهير. أو إقصائها بالنفي للخارج، أو اعتقالها، أو إعدامها تحت جرم الخيانة الوطن والعمالة الخارج.

يزخر التاريخ العربي والإسلامي بأمثلة كثيرة ومتنوعة، حول تسييس النخب أو تحييدها. منذ تأسيس الدولة العربية والإسلامية، وحكامها العرب دائماً يتفاخرون باجتماع الأدباء والمفكرين في بلاط القصر، وذلك من باب التباهي والافتخار، وليس من أجل نهضة المجتمعات العربية والإسلامية وتحديثها، إذ كان المفكرون في ذلك الوقت يكتبون فلسفتهم بما تتناسب مع ميول الحكام، في مقابل الحصول على الكثير من الامتيازات، ولا يتبدل وضعهم إلا بتبدل أحوال الملوك وموتهم. وكان الشعراء إلى جانب رجال الدين مهمتهم الوحيدة فقط تسويغ شرعية سلطتهم بتأليف قصائد المديح، واستخدام الآيات والأحاديث لشرعنة الفتاوى التي تعزز من شرعية السلطة والسياسات المتخذة في عهد الملك، في مقابل حصولهم على الامتيازات والهبات حتى أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من النظام الحاكم.

قد وصف الكواكبي(د. ت) تلك الامتيازات بـ"فتات مائدة الاستبداد"(38)التي يمنحها الحاكم لهؤلاء في مقابل خدمتهم. ولم يختلف الواقع العربي اليوم عن ماضيه، فالدولة الوطنية، مازالت تسيس النخب الثقافية، فمؤسسة الأزهر الشريف أصبحت مجرد أداة تسويغ لنظام الحكم في مصر، وتطويق لوعي الجماهير. وفي دول المغرب العربي، كثرت الزوايا الدينية، التي من شأنها فقط ترسيخ الفكر الخرافي، والأوهام، وتسوغ لشرعية الحكام، وتربط الثورة عليه بنهاية الزمان وخراب العالم.

ولا تستبعد الأنظمة الحاكمة خيار الإقصاء تجاه المثقفين والعلماء، عندما يبقوا مُصرّين على دورهم في توعية الجماهير، فالأنظمة المستبدة كما وصفها الكواكبي (د. ت)ترتعد من العلوم والثقافة التي ترفع من شأن الإنسان، وتنور وعيه في معرفة حقوقه السياسية والمدنية.(38).

تبرر الأنظمة أنَّ ما تفعله من تصرفات هو في صالح الجماهير، وتتحول الأهداف الأخلاقية إلى أهداف مشروعة كما يرى المهدى (2007)بتزييف الوعي(117)من خلال توظيف نخب وسائل الإعلام الشعبوي التي لا تكرس سوى قيم الخضوع والاستيلاب والتنويم في وعي الجماهير؛ مما يعني تكريس الوعي البدائي، والانغماس في قيم التفاهة والساذجة، واختزال الحرية بمفهوم الشهامة والشجاعة والعنف كقيمة اجتماعية تحظى بالقبول والدعم في المخيال الاجتماعي للجماهير. وهذا يعني كما ذهب الجابري (2000) انفصال الوعي المجتمعي عن "أشكال الوعي العليا من فن وفلسفة [بشكل نسبي واسع جداً، وتبقى علاقتها باهتة ومعدومة بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية]"(30).

يشكل عائقاً أمام تحديث الوعي السياسي للجماهير. والإنتاج الدرامي الهابط خير مثال على ذلك، إذ تعتبر الدراما من أقوى أدوات صياغة الوعي الجماهيري، وليست فقط مجرد وسيلة تسلية كما يعتقد أغلب الناس، فهي تعيد تشكيل الوعي الأخلاقي والتربوي للناشئة يشرعن لسلوك العنف، كوسيلة للسلطة من خلال منح العنف قيمة أسطورية رمزية. فعلى سبيل المثال: (أسطورة بطل الحارة أو القبضاي أو الزكرتواية) التي تُعرض في مشاهد الدراما الشعبية، وهو شخص بلطجي، يحمل أداة حادة كسكين أو موسى أو خنجر، ويتلفظ في بعض الأحيان بعبارات هابطة أخلاقياً كالشتائم والسباب. ومن ثَم يجد الحوار كأسلوب حل المشكلات دليل على الضعف والهوان. وفي العنف كقيمة معيارية بنوعيه المادي واللفظي، الحل الأمثل في التعامل مع الآخر. وغالباً ما يكون هذا الشخص هو زعيم الحارة أو أحد الأعضاء المؤثرين، وقلما نجد صيغة من التحالفات بينهم وبين النخب الفاعلة في الحكومة (كبير الحارة كلامه مسموع).

يسوغ العنف في مجال اجتماعي آخر، يتمثل بإقصاء المرأة، من خلال اعتبار أنَّ استقلالها الاقتصادي والاجتماعي يُعتبر (عاراً على المجتمع) يمس الغيرة والنخوة المجتمعية. تتجسد المرأة في الدراما على أنها شخص قاصر لا يستطيع إدارة شؤونه الحياتية، ولا يقوى إلا على الأعمال المنزلية، وتكثر مشاهد تعنيف المرأة وإذلالها من قِبل السلطة الذكورية في العائلة كوسيلة للتأديب والخضوع وتكريس العبودية والجبن والخوف في نفسها. ولا تخلو مشاهد تجسيد المرأة بدور الطفل المشاكس الذي يبقى دون وصاية ذكورية لتشكل مصدراً للفتن والمشاكل المجتمعية؛ كالبغاء والنميمة. ويتزامن ذلك مع مقولات إقصاء المرأة في مخيال الجماهير، على شكل حكم وأمثال شعبية مثل: (المرأة مكانها المناسب المطبخ وبيت زوجها. المرأة الصالحة مَن ترعى أطفالها وتتحمل ظلم زوجها. للمرأة نوعان من الخروج من بيتها؛ الأول: الخروج من بيت أبيها إلى بيت زوجها، والثاني من الخروج من بيتها إلى القبر. ليس لدينا فتيات تعمل. المرأة تبقى معززة مكرمة في البيت).

مما سبق، يستنتج الباحث أنَّ الإعلام الشعبوي يسوغ نوعين من القيم تتجلى بشخصنة السلطة بناءً على شرعية القوة والشرف، وإخضاع الجماهير لها من خلال إقصاء المرأة، وتنشئتها على قيم الخنوع والذل للسلطة الذكورية، والتي بدورها تنشئ جيلاً يتشرَّب تلك القيم وتصبح أساساً في وعيه. كما يتبين أنَّ الأنظمة العربية، لم تسعَ يوماً إلى إصلاح وعي الجماهير فهي لا تكترث بها أساساً، وكلُّ هَمِّ النخب الحاكمة، أنْ تخلق لنفسها هالة من الكارزمية الشعبية التي تتمتع بصفات التأليه والقداسة للشخص؛ لذا تسعى إلى تكريس تنشئة ثقافية تعزز من نمط اللا شعور السياسي في الوعي الجماهيري، حيث التعصب والانغلاق. أصبحت مثل هذه القيم تشكل معياراً جوهرياً في الخطاب الفكري والثقافي لمؤسسات المجتمع سواء كانت مؤسسة تعليمية أو تربوية أو دينية. حتى استقرت في وعيها وضميرها وتبنَّتها معياراً قيمياً في فلسفتها في التنشئة. وصارت تمثل روح الأمة. وهذا ما يسوغ لمبدأ ثقافة القيادة بالمجان.

في مقابل ذلك، تتوجس من أيِّ تنشئة ثقافة تكرس قيم المدنية والحرية، والحوار والنقد البنّاء والانفتاح على الآخر، وتسهم في النهوض بالحداثة المجتمعية وفق معيار العقلانية والرشد. ويُعتبر ذلك عائقاً أمام إعادة صياغة وعي سياسي، ما دامت النخب الفاعلة تتمسك بثقافة القيادة بالمجان، ولا تسعى لإصلاح أصوليتها الفكرية بما يتناسب مع أنسنة الحداثة المدنية للهوية والدين والتعددية. وتُعد هذه المقاربة العقبة الأولى لتجديد الوعي السياسي العربي.

المبحث الثاني:

الدور الإشكالي للنخب الحاكمة في تأزم الدولة الوطنية من خلال منظور حداثة الوعي السياسي.

في إطار تحليل تحديات تحديث الوعي السياسي، يطرح الباحث مقاربة جديدة، في معالجة إشكالية الدولة الوطنية والحداثة، من منظور بديل ومؤسس لمفهوم أكثر انفتاحاً على الواقع بعيداً عن مقاربات التقليدية للنخب الحاكمة، والتي ترى أيّ أزمة تعصف بالدولة على أنها مؤامرة عليها؛ للنيل من هويتها الوطنية، وإحباط شعور المواطنة للنيل منها. ما يميز المقاربة البديلة، أنها تعالج ما ذكر من خلال اعتبار أنَّ الدولة الوطنية تبرز إشكالية تحديثها من خلال وعي النخب الحاكمة.

المطلب الأول–إشكالية مفهوم الدولة الوطنية وعناصرها:

يبدو أنَّ أزمة المعنى والمنهج على مستوى الفكر، دفعت بالوعي السياسي إلى مأزق فلسفي، متناقض مع روح الحداثة، وانعكس ذلك مباشرةً على شرعية بناء الدولة الوطنية. وتتجلى انعكاسات تلك الفكرة للعناصر الأساسية للدولة: الأرض، الشعب، السلطة.

تتمظهر إشكالية الدولة– الأرض، من خلال واقع التجزئة الذي فرضه الاستعمار الغربي تحت مسمى الحداثة. وما تبع ذلك من مشاكل ونزاعات حدودية، بين مجموع الدول الوطنية العربية، فعلى سبيل المثال: لا يزال النزاع الحدودي بين مصر والسودان، وبين الجزائر والمغرب قائماً، مما انعكس سلباً على العلاقات العربية– العربية، وجعلها مناوئة لبعضها البعض. توصلت في بعض الأحيان إلى عقد تحالفات مع دول تشاركها العداء. كتحالف السودان مع أثيوبيا ضد مصر. ناهيك على مشاكل عدم اكتمال الوحدة الجغرافية للأرض، نتيجة اقتطاع دول أجنبية للعديد من الأراضي العربية، واحتلالها وضمها إليها. فقد اقتطعت تركيا لواء أسكندرونة من سورية. واحتل الكيان الصهيوني للأراضي العربية من فلسطين ولبنان وسوريا.

من خلال ما سبق يتبين كما يرى أمزيان(2019)"أنَّ مفهوم الدولة الوطنية سيأخذ مع الزمن بعداً انفصالياً ومعادياً لكل شكل من أشكال الوحدة القومية أو الدينية"(122). في حين تتجلى إشكالية الدولة– الشعب، بطرح الأخير من عملية المشاركة السياسية، وإقصاء وعيه، من خلال تكريس الوعي الفئوي على مستوى الدولة الواحدة، والوعي القطري على مستوى الدول العربية، وفق مبدأ "فرِّق تسُد". وبمعنى آخر، سعت الحداثة إلى بناء دولة وطنية، تستند في شرعية سلطتها إلى الشعب ظاهرياً. لكن في الواقع العملي، قامت بتسييس الهوية الثقافية، كنوع من التضامنية المواطنية العاطفية، بدلاً من صيغة التضامن الإنجازية والتشاركية. كما حددها المفكر العربي حرب(2005) بـ"شراكة الاعتراف"(10).

بناء على ما سبق، أصبحت الدولة الوطنية، تعمل بعقلية أدواتية، تتعامل مع الشعب كأدوات ووسائل لتحقيق مصالح الدولة التي تتمثل بالنخب الحاكمة فقط، وهو تسويغ لمفهوم القيادة بالمجان. أما إشكالية الدولة– السلطة، فإنها تتجلى بوجود نخب سياسية وثقافية، تحولت من نخب وطنية– منتجة وفق المفهوم الحضاري (لمالك بن نبي) إلى نخب ريعية– مستهلكة. تبنَّت مشروع الحداثة العلمانية– الغربية وأدلجته بشكل انتهازي إذ تعاونت كما ذكر أمزيان(2019) مع الدول الاستعمارية التي نجحت في احتضانها واستمالتها، وبذلك هيأت ظروف الاحتلال ترسيخ تلك الصورة المشوهة للدولة الوطنية بقالبها التغريبي الجديد في مرحلة الاستقلال(112).

أكد الباحث قطيشات(2018)على نموذج تشوُّه الدولة الوطنية، ووضعها في موقع الريبة، وتبنّى موقفاً منهجياً طرحه، وفقاً لمقاربة المنهج السلوكي– الوظيفي، يشكك من خلاله من فلسفة وجود الدولة أو إمكان تطبيق مفهوم الدولة على الكيانات السياسية العربية حديثة النشأة. لأنه وفقاً لما جاء في المنهج السلوكي؛ تغييب أيِّ وظيفة من وظائف الدولة الطبيعية أو التقليدية يؤدي إلى تغييب الدولة، فعندما تعمل السلطة على إلغاء المجتمع المدني، أو إعادة تشكيله بما يتناسب مع مصالحها الضيقة، فإنها تلغي مباشرة إنتاج قيم مجتمعية تشكل ثقافة التضامن الاجتماعي، وبالتالي تنتج ثقافة قبلية تكرس الاستبداد والسلطوية(1).

تظهر تجليات قيم التسلط والشمولية في بناء الدولة الوطنية، عندما تعرضت لإشكالية معقدة، تبين مدى قصور وعيها وعدم وضوح رؤيتها في تبنّيها لنموذج علمانية السياسة، فوجدت نفسها أمام تحدي تيارَين؛ الأول: يتجلى بالمشروع الإسلامي، والثاني: يتمثل بالمشروع العلماني. ومن أجل تثبيت شرعيتها السلطوية، وفقاً لمفهوم القيادة بالمجان، قامت بإقصاء تلك المشاريع، من خلال تبنّي صيغة هجينة ذات بُعد انتهازي، وطرحت أشكالاً متعددة للحداثة الوطنية، اتسمت بالمثالية المطلقة، والانغلاق على مستوى الذات والآخر؛ كالاشتراكية الإسلامية، والليبرالية الإسلامية، جاءت تلك المزواجة الهجينة بينهم كوسيلة من النخب الحاكمة لإقصاء مشاريع المعارضة التي تبنَّت الإسلام شعاراً لها، حيث سعت إلى أدلجة التراث بقالب عصري حديث، وذلك من خلال بلورة أيديولوجية الإسلام السياسي التي جاءت بصيغة جديدة من الشرعية للسلطة، تجلت كما حددها البنا(د.ت)بفكرة "ولي الأمر"(247). التي جاء بها "الإخوان المسلمون"، إضافةً إلى تأليفة المودودي(1981)المتجلية بفكرة"حاكمية الله"(18)، كمصدر شرعي للسلطة السياسية والقانونية التي جاءت بها التيار السلفي الجهادي. ومن نتائج تلك الحركات، أدخل على دساتير الحداثة في الدول الوطنية الحديثة عبارة "الإسلام دين الدولة".

يستنتج الباحث من ذلك، أنَّ النخب السياسية هي مَن تصنع التغيير، وتتحكم بمساره، انطلاقاً من مفهوم القيادة بالمجان. والتغيير من أهم أدوات التحكم في الوعي الجماهيري، ولا سيما أنَّ وعي الجماهير سابق لوعي النخب في التعامل مع المستجدات الطارئة، فالطرح المفاهيمي البديل الذي تجسد بأسلمة السياسة كصيغة جديدة من الحداثة، ليس إلا تزييفاً لمشاريع المثقفين العرب الساعين للإصلاح وفق طرح مفهوم(الحداثة الإسلامية)وهي مشروع يسعى إلى صياغة وعي فكري يجمع بين تقاليد الإسلام وأخلاقه، وعقلانية الحداثة.

من زاوية أخرى، كل المشاريع تتعامل مع الشعب والأمة على أنهم أناس غير متأهلين لصناعة قراراهم. فقد اهتم الإصلاح والتغيير بمستوى تحديث النخب الحاكمة لشرعية سلطتها، ولم يكترث بالشعب إلا من باب الحشد والتعبئة كقاعدة شعبية للوصول إلى السلطة. ويطلق عليها الباحث حداثة سلطة أو حداثة لأجل السلطة، أو يمكن أنْ نصِفها بحداثة متأسلمة أو متدينة أو إسلاموية أكثر ما نطلق عليها حداثة إسلامية. وليس ذلك إلا تسويغاً لمفهوم القيادة بالمجان.

المطلب الثاني– الدولة الوطنية وقضايا المواطنة والهوية:

تظهر إشكالية العلاقة بين وعي النخب السياسية الحاكمة والدولة الوطنية والحداثة في قضايا تشكل غاية في الأهمية؛ لما لها من دور في صياغة وعي سياسي من جديد يتناسب مع روح الحداثة المدنية. وتعتبر المواطنة وسؤال الهوية من تلك القضايا التي تُشكل تأزماً في معناها، إذ أفرغت من محتواها، وأصبحت هشة لا قيمة لها، وصارت تهدد الوحدة الوطنية.

1– إشكالية مفهوم المواطنة:

ما يميز دولة الحداثة، أنها تقوم بوظيفتها التقليدية، والتي من دونها، تفقد معنى وجودها، وتتمثل تلك الوظيفة بتأسيس مجتمع مدني، وفق عقد اجتماعي، ينهي حالة البربرية والهمجية التي كانت سائدة في العصور الوسطى. أنتجت دولة المدنية مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية، عُرفت بمفهوم المواطنة التضامنية، حيث صاغت عقداً اجتماعياً يضمن للإنسان حقوقه في المواطنة والإنسانية، وحرية التعبير والمعتقد، ويتمثل ذلك بصيانة كرامة الإنسان، ومناهضة التعذيب، وكبح العنف القمعي للسلطة من جانب أجهزتها الأمنية والعسكرية، من خلال طرح مفهوم الدولة كمؤسسة معنوية مستقلة عن السلطة، والتي تُعتبر المحتكرة الشرعية للقوة، والضامن الوحيد لفصل السلطات وتوازنها بين تشريعية، تضمن دستورية القوانين، وتنفيذية تعمل على سير القانون وتنفيذه، وقضائية تراقب عمل تلك السلطات، وتحكم بنزاهة. مفهوم الدولة المدنية متناقض مع ممارسات الدولة الوطنية العربية، حيث يمكن أنْ يُطلَق على تلك الدولة (مفهوم ما قبل الدولة)، أو كما سماها الجابري، كما ذكرها لوكاتش(2000)"بالمجتمعات ما قبل الرأسمالية"(30)؛ لأنها وفق ما يستنتج ولد ديب (2011) من سمات الدولة في الوعي السياسي، تقوم على هشاشة القانون، وعقلنة شكلية لآليات العمل الديمقراطي، وتحالفات

مع قوى غربية لضمان استمرارية وجودها في السلطة، وقمع سلطوي مطلق، للمواطنين، ناهيك عن غياب مبدأ التمييز بين العمل الخاص والعام، وشرعنة الوعي والولاء على أساس فئوي وقَبَلي(154).

يضيف الباحث على تلك السمات: أحادية الفكر، وانغلاقه على الذات والآخر، وشخصنة السلطة، وتقديس فكر الزعيم الأوحد، وقبول العنف الإقصائي كمعيار اجتماعي، وتنشئة سياسية. لتوضيح ذلك عملياً، نشير إلى تناقض ممارسات السلطة مع الدستور، حيث تضمن دساتير الدول العربية والإسلامية، بشكل عام احترام حقوق الإنسان والمواطنة، ونبذ العنف، وصيانة كرامة الإنسان، والمساواة أمام القانون، وتشكيل مؤسسات مدنية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي، دون أيِّ اعتبار للولاءات الفئوية والعشائرية والدينية. يتجلى التناقض في ممارسات السلطة المناوئة لحالة مدنية الدستور؛ مما يعني فعلياً أنَّ تلك القوانين والدساتير حبر على ورق، لا معنى لها، ويتمثل ذلك في جانبَين:

1. لا يزال قمع الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين مستمراً من جانب أجهزة السلطة القمعية.
2. تشكيل مؤسسات المجتمع المدني على أساس طائفي عشائري، ويظهر ذلك جلياً في النقابات العمالية، والجمعيات الخيرية، ومنظمات حماية الأسرة والأطفال، وتشكيل مشاريع اقتصادية خاصة، وأحزاب سياسية...الخ.

من الرؤى الداعمة لذلك، رأي (الجابري (2000)، عندما وسمَ الوعي السياسي العربي باللا وعي، الذي يسير وفق نظام معرفي منغلق، يُصدر الأحكام المسبقة بشكل متحيز للفئوية، فيقول: "اللا شعور السياسي المؤسس للعقل السياسي العربي يجب ألّا يُنظر إليه فقط على أنه الديني والعشائري اللذان يوجَّهان من خلف الفعل السياسي؛ بل لا بدَّ من النظر إليه أيضاً على إنه السياسي الذي يوجه من خلف التمذهب الديني والتعصب القبَلي"(14). بناءً على ما تقدم، يرى الباحث، أنه لا يمكن إيجاد سمة التحديث الحضاري في الدولة الوطنية، لأنها تبقى بعيدة عن الإطار الإنجازي والتصنيعي، الذي يحوّل وفقَ شروط النهضة بفكر(مالك بن نبي) الترابَ– المادة إلى شيء يجعل الإنسان العربي، يواكب الحضارة الإنسانية. وتبقى تلك الدولة الوطنية في إطار الصراع الوجودي على السلطة وفق المنطق الماركسي لصراع الأضداد بين الحر والعبد، وبين الحاكم والمحكومين...الخ.

هذا ما يفسر عدم رغبة النخب في تمكين الإنسان العربي من حقوقه، وتسعى إلى تهميش دور مؤسسات التربوية، والأهلية، والمدنية في عملية التوعية والتنشئة السياسية الرشيدة. وعليه؛ نجحت النخب الحاكمة في السلطة في تغييب مفهوم الدولة في وعي الجماهير، على حساب تكريس مفهوم السلطة، والتي هي مبنية على آليات العنف والإقصاء، فالسلطة كجهاز قمعي متسلط يدخل دائماً في حالة من الجدل مع الدولة الوطنية الحديثة، التي تستند إلى مفهوم دولة– المواطنة ذي الصيغة التشاركية– والتضامنية، الذي يكبح عنف السلطة، ويحتكر القوة وينظمها ويحيلها إلى مهام الدولة كمؤسسة معنوية قائمة بحد ذاتها. ويمنحه هذا التضامن العقدي الجديد شرعية معنوية وقانونية في آن واحد. والنقيض من ذلك، يجعل أزمة المواطنة في مأزق معنوي، ويدجّن الوعي السياسي للأمة، وفق منطق الخوف، ويثير غرائز العنف نتيجة عدم إيجاد روابط المحبة والتماسك المجتمعي.

2– إشكالية الهوية الوطنية:

الهوية الوطنية، حالة تترسخ تلقائياً، بعد استقرار الإحساس بالمواطنة، المبني على الشعور بالرضا والانتماء، والذي يأتي نتيجةً طبيعية لاستيفاء الحقوق الضرورية، والالتزام بالواجبات الموكلة إلى أفراد المجتمع. لكن في واقع مجتمعاتنا العربية، لا نجد أيَّ معنى حقيقي للمواطنة، ولا للهوية التي تبقى في حالة من اللاوعي، والتي لا تزال في إطار التساؤل: ما الهوية الوطنية؟ تشكل الثقافة المدخل الأساسي لفهم سؤال الهوية ومشكلتها في الوعي السياسي العربي والإسلامي.

تستند تنظيرات هويز وهيجل، وغيرهم من الفلاسفة في إشكالية الهوية إلى مصدر الأنانية والاستعلاء النرجسي للذات في مقابل تهميش الآخر. وشكلت أساساً في صياغة الوعي بالهوية الثقافية في الأنظمة الشمولية. وبالإسقاط على واقعنا العربي، تجد أنَّ الدولة الشمولية،

والتي كانت تتمثل سابقاً بدولة الخلافة العثمانية، قد أسقطت كلَّ الهويات الفرعية، سواء أكانت دينية (كالمسيحية، واليهودية)، أو عرقية (كالأكراد، السريان، الأرمن، العربية...الخ). أو حتى مذهبية. وحصرت معناها فقط بالإسلام، حيث كانت الخلافة الإسلامية مصدراً لشرعية حكم لسلطان العثماني. وتبريراً لسلطويتها وتفردها بالحكم. ورفضت المشاريع الإصلاحية التي تقدم بها النخب التقليدية، كالفكرة الدستورية، وتنوير الجماهير، ومحاربة الاستبداد، ولم تُقدِم على أيِّ سياسة تعمل تصحيح المعنى أو تغيير المحتوى الثقافي لهوية الدولة، بل فضَّلَت التعايش معها وكأنها بمرحلة هدنة. واستخدمتها كوسيلة للمرواغة مع الدول الغربية في مرحلة الضعف والإنحطاط فكان من نتائج ذلك كما تبين ل علي وآخرون(2023)نظام الملل التي أعطته الدولة العثمانية للطوائف غير المسلمة، حصلت من خلالها تلك الطوائف على امتيازات وقدر عالي من الاحترام (20). شكلت بمثابة رد فعل على بروز أول المشاريع الهوياتية، ذات النزعة الانفصالية، والصبغة العنصرية والطائفية، صدرت في داخل الدولة العثمانية نفسها، وتجلَّت بتنامي حركة الاتحاد والترقي، التي هدفت إلى إقصاء الحاكم العثماني، واتبعت سياسة إقصاء ممنهجة للهويات الثقافية الأخرى، فإرتكبت المجاز بحق الأرمن والمسيحين، وعملت على أقصاء الهوية العربية. وكانت السبب في تبنّي المجتمعات العربية للفكرة القومية، ومن ثَم إلى هوية أضيق، تجلَّت بالهوية الوطنية، التي جزأت المجتمع العربي إلى دويلات ضعيفة. وبدأت النخب تتبنّى مشاريع الهوية الوطنية، فتحدث (أنطوان سعادة) عن الهوية والأمة السورية دون العالم العربي، وتحدث(رافع الطهطاوي)عن الأمة المصرية، دون العالم العربي، وتكرر الأمر ذاته في دول المغرب العربي.

نتيجة لما تقدَّم، يمكن تشخيص إشكالية الهوية بعوامل عدة، تتجلى بما يلي:

1. شكَّل انهيار الأنظمة الشمولية، وما تركته من فراغ معنوي خلفها، السبب في تجلّي إشكالية الهوية، ولم تستطع الهوية الوطنية كبديل عن مشاريع الهوية الشاملة (الإسلامية، العربية)، أنْ تملأ ذلك الفراغ، وتسد الفجوة بين الأنا والآخر. وتعاملت مع وعيها الثقافي، عندما حدثت وعيها السياسي، كما يرى شعبان (2017)على أنها شيء منجز ونهائي، متجاهلة التغيرات والمستجدات التي تطرأ على الثقافة التي تكون الهوية(20). ويعود السبب بحسب **Bieer**(2014)إلى غياب العقلية المرنة ذات التركيب المنفتح، التي تأخذ في الحسبان الوجه الآخر من المشكلات والمستجدات الطارئة (43).

2. شكلت سياسات الإقصاء، التي اتبعتها الدولة الوطنية، مع هوية الآخر، سبباً في تأزم المعنى التضامني للهوية الوطنية، حيث كانت الدافع المحرك كما يرى شعبان(2017)لتبنّي الهويات الفرعية، ومشاريع طوباوية، انفصالية، تحيط نفسها بإطار مقدس، ترى شرطاً لوجودها بإلغاء الآخر، وتنتظر الظروف المناسبة لتُعبِّر عن مشروعها(١٤).

3. تمثل الدولة بنظر الهويات المهمشة، طرفاً معادياً لها، ويمثل هوية طائفية مناوئة لها. وبمعنى آخر: تبقى شرعية وجودها مهتزة، وهشة، ومشكوك بها من قِبل ثقافات ما قبل الدولة والتي تنقسم إلى ثقافات محلية(كالمذهبية، العشائرية، الجهوية...الخ. وثقافات تقليدية أممية(كالأمة الإسلامية، والأمة العربية... إلخ). وتسعى دائما كما يذكر العناني(2018)إلى طرح "[نفسها]كبديل[عن] الدولة– الأمة" (120).

4. أزمة الهوية عقبة كبيرة في عملية صياغة سياسي من جديد، من خلال إحياء الروح الوطنية في العالم العربي والإسلامي، خصوصاً منذ القرن الماضي، إلا أنها لا تمثل إشكالاً بحد ذاته، بل تكمن بإخفاقات الدولة الوطنية بحسب العناني كما ورد لدى عبد الجبار (2018) في "بناء نظام سياسي منفتح يقرّ بتعدُّد الهويات في مجتمعات مبرقشة لا تتجانس ثقافياً بينها، من حيث الدين أو المذهب أو الإثنية"(120). وتناست أنه يجب التعامل مع الهوية كما يذهب شعبان كما ورد لدى البرغثي(2017)على إنها معطى قابل للتغير وتتطور نحو الأفضل إذا ما نزعت عن نفسها إطار القدسية، وتطورت بالتفاعل المتبادل من أجل إثراء الإطار الثقافي للهوية، وليس إلغائها **(20)**هذا ما كان يدحض السيد كما ورد لدى ليفيناس(2018)قائلاً: "الإنسان نفسه لا يبتلع الآخر، ولا تمتص الذات الآخر، ولا تخوض معه حرباً حتى الموت"(288).

يضيف الباحث سبباً آخر، يتمثل بالقبول الضمني لنخب الحاكمة لإشكالية الهوية، من خلال عدم اكتراث السلطة لها، حيث فضَّلت التعايش معها، بدلاً من معالجتها. وربما يعود السبب إلى رغبة تلك النخب في توظيف تلك الأزمة سياسياً، والاستفادة منها في تجديد شرعيتها السلطوية، وفق مفهوم (القيادة بالمجان). ولا سيما عندما تتعرض الدولة لظروف ومتغيرات متعلقة بمستجدات العولمة؛ كاندلاع أحداث حراك شعبي، أو قيام ثورة أو حركة جديدة أو اندلاع حرب أهلية. فتلك المستجدات تؤثر في شرعية الدولة الوطنية؛ وتظهر على شكل أزمات تعصف بالبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تصل إلى مرحلة العنف الإقصائي نجد تعبيراتها في حرب أهلية وطائفية. توظفه تلك النخب الحاكمة في تجديد شرعيتها المعنوية من خلال إقصاء الهوية الفرعية، والتمسك بشعارات الدولة الشمولية (الهوية القومية والوطنية). وهذا ما تجسده الفوضى السياسية في العراق، ولبنان واليمن. لقد فشلت الدولة الوطنية بجدارة في صياغة وعي وطني، عندما لم تستطع أنْ تطبق فعلياً نموذج الهوية القائم على الأمة–الدولة بصيغة تضامُن حقيقي يحمل المعنى الرمزي في الوعي السياسي العربي والإسلامي.

بناءً على ما سبق، يرى الباحث أنَّ إشكالية الدولة الوطنية تشكل عائقاً أمام تحديث الوعي السياسي العربي وصياغته من جديد بما يتناسب مع روح الحداثة المدنية. وما أطروحات المؤامرة إلا تنظير فكري لترسيخ ثقافة القيادة بالمجان، وهروب من مواجهة الذات، ورفض للعقلانية القادرة على إنتاج النخب الحيوية التي تدعم المجتمع المدني على حساب تقليص الثقافات المحلية، وتكريس الوعي الوطني بدلاً من تكريس الوعي الفئوي. إنَّ مقاربة صياغة وعي مدني في مواجهة أزمة المواطنة والهوية، طرح من شأنه حماية الدولة، ومنعها من مخاطر الانزلاق في العنف المجتمعي الشامل. إذَن، الدولة الوطنية يتجلى إشكاليتها بعدم وجودها، فالسلطة اختزلت كل وظائف الدولة وعطلتها، فأصبحت أقرب إلى نموذج تأسيس السلطة في جماعة قبَلية أو فئوية أقرب ما يكون نموذج دولة له وظائفه الطبيعة والتقليدية، وهذا ما تُظهره إشكالية المواطنة والهوية التي يستحال تحقيقها في ظلِّ غياب مفهوم الدولة، كضامن شرعي للأفراد.

الخاتمة:

تحدثنا من خلال هذا البحث عن تحديات وعقبات صياغة وعي سياسي عربي من جديد، بما يتناسب مع روح الحداثة المدنية. حيث قدَّم الباحث تأصيلاً مفاهيمياً، وطرح مقاربة القيادة بالمجان لفهم الدور الإشكالي للنخب الحاكمة وفق منظور حداثة الوعي السياسي. عالج الباحث في المبحث الأول إشكالية الحداثة والأصولية الفكرية للنخب الفاعلة، لكي نتوصل إلى الركائز التي تتشكل منها وعي النخب الحاكمة، ثم تحديد المبادئ التي تنطلق منها تلك الأصولية، وتوضح الحالة النرجسية لتلك النخب الفاعلة. وتتلاءم تلك المبادئ مع المخيال الاجتماعي والسياسي للجماهير، والتي شكلت أساساً للوعي، وصولاً لتحديد خصائص ذلك الوعي على مستوى السلطة والمعارضة، وانتهى بتحليل دور التنشئة الثقافية في تشكيل تلك الأصولية الفكرية التي منها يصاغ وعي الجماهير.

وتوصل الباحث إلى أنَّ تغييب النخب الحاكمة لمفهوم الدولة على حساب تكريس مفهوم السلطة والتي من أدواتها القمع والاستيلاء على مؤسسات الدولة، والتعامل مع الجماهير على إنهم أدوات بدون روح ولا معنى، وكرست عبوديتهم عن طريق تعزيز الخوف في نفوسهم، كلُّ ما سبق أدى إلى إشكالية المواطنة والهوية الثقافية، حيث غابت الصيغة التضامنية التي تضمن شرعية الدولة التي بدور تضبط القمع السلطوي وتحتكر القوه فيه. وحلت محلها الخوف الذي ولَّده بدوره التطرف، حيث وجدت جماعة محلية وعالمية تبنَّت مشاريع سياسية لتكريس مفهوم الهوية والمواطنة، وطرحت نفسها كبديل لها. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، والتي ربما تفيد صناع القرار في البحث عن تجديد شرعيتها وتكريس استمرارية وجودها. وهي كالآتي:

النتائج:

1) لا يمكن إعادة صياغة وعي من جديد، وفق ما يلائم روح الحداثة المدنية، في ظل وجود نخب فاعلة تخشى الانفصال عن أصوليتها، وتسييس أيِّ عملية تغيير أو تجديد للوعي لتضمن بقاءها في السلطة، وتستغله وسيلةً للحفاظ على مفهوم القيادة بالمجان؛ فتتولى السلطة دون مسؤولية، وتحصل على حقوق مطلقة، دون أنْ تُقدم أيَّ واجبات.

2) ينشأ تحالف انطلاقاً من ثقافة القيادة بالمجان، بين النخب الفاعلة في السلطة، والمثقفين. وقد يمتد الأمر إلى نخب المعارضة، التي قد تتنازل عن حقوق التي طالب بها الحراك الشعبي، وكان أحد محرضي ذلك الحراك وجزءاً منه، لكن أمام المغريات المقدمة من قِبل السلطة، يصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام الحاكم. وبذلك يضمن الأخير تحييد دور المعارضة في النقد والتقويم والرقابة والإصلاح.

3) يسهم ذلك التحالف بامتلاكه مصادر القوة والغلبة والثروة، بأنْ يجعل تلك النخب تعيش في صراع وجودي مع الجماهير وفق الطرح الماركسي، الذي يعني وجود طرف فاعل في الوعي يعني إقصاء الطرف الآخر. وهو ما يفسر عداء السلطة تجاه المجتمع والدولة.

4) سلوك الإقصاء ليس نتيجةً لمؤامرة تحاك ضد الدولة؛ بل بسبب شعور الإلغاء التي كرسته التنشئة الثقافية الفئوية، في مقابل تغييب الوعي بالحقوق السياسية والمدنية؛ مما يؤدي لتأزم بناء الدولة الوطنية، ويؤسس إشكالاً في المواطنة والهوية.

5) التنشئة المعززة لقيم العنف والخضوع في تشكيل الوعي، سبب للانجذاب نحو مشاريع التطرف الهوياتي؛ لأنَّ عاطفته أصبحت أكثر ميلاً نحو العنف بعد فشل الدولة في الحفاظ على ثقته، لقمع السلطة لمفهوم المواطنة.

التوصيات:

توصَّل الباحث إلى أهم التوصيات التي قد تكون مجدية لأصحاب القرار والمؤسسات الفاعلة:

1) لا يكتفي الباحث، بالتوصية بتعزيز دور المؤسسات التربوية والتعليمية في الإسهام في تشكيل الوعي السياسي، بل يوصيها بالعمل على آلية وضع مناهج تفكير توازن بين العاطفة والعقل، وتعزز من دور النقد والإبداع والحوار التفاعلي، والخروج من قالب التلقين، والجمود الأيديولوجي.

2) ليس كافياً إنشاء مؤسسات للمجتمع المدني والأهلي، بل وجبَ تفعيل دورها في إعادة صياغة وعي من جديد، لا يقوم على أساس وعي الفئوي، والجدير بالذكر أنَّ تلك المؤسسات قد حلت مكان المجتمع العشائري والفئوي لتؤدي دور الوسيط بين الجماهير والنخب الحاكمة. وبمعنى أدق: يوصي بتفعيل دورها مضموناً وليس شكلاً؛ كي لا تتماهى مع عقلية المجتمع العشائري.

3) يوصي الباحث، تلك المؤسسات المدنية، بإصلاح نفسها، وأنْ تبدأ بالتعامل مع الجماهير تعامل الإنسان المواطن المسؤول والواعي في اختيار قرارته، وتسعى لأنْ تكرس حيادته في اختيار القادة وانتخابهم على أساس الكفاءة، وتوعيته أنَّ ما يحصل عليه من مخرجات ذلك الاختيار هو استحقاق عادل لنوع أخلاق الجماهير.

4) يعوّل الباحث على دور قادة الرأي المؤثرين في روح الأمة، ويأمل منهم تبني رؤية إصلاحية موضوعية، يستبعد منها المصالح الشخصية والأنانية، وتعزيز تلك الملكة الربانية في إصلاح المجتمعات الإنسانية.

5) يوصي الباحث قادة الرأي المؤثرين، بنقد الجماهير باعتبارها ضرورة منطقية في إطار توازن الوعي الجماهيري بين العقل والعاطفة، إذ لا يجب التعامل معهم كأطفال أو قاصرين لا يتحملون المسؤولية عن أعمالهم وخياراتهم؛ ولذلك وجب عليهم ألّا تسلط غضبها على جانب آخر يتجلى في نقد كيدي تجاه الحكومة أو أحد مسؤوليها أو النخب الدينية أو المثقفة أو على قوة خارجية، وتعمل على تبرئتهم كأنهم مجرد قطيع لا يعي تصرفاته.

6) يوصي الباحث وبشدة، بمراقبة الفن والدراما لما له من دور وتأثير في إعادة صياغة الوعي السياسي للجماهير؛ فالقيم الهابطة لا تتعزز في الوعي إلا من خلال الدراما، مما يخلّف أزمة في روح أخلاق الأمة ويفسد المجتمع بدءاً من الأسرة وصولاً للأعلى. لذلك، وجب إعادة تأهيل مؤلفي المسلسلات والأفلام، وإخضاعهم لبرامج تدريبية– علمية تعزز من القيم الثقافية والاجتماعية الهابطة.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع :

المراجع باللغة العربية

أولاً– الكتب:

. إمام، إمام عبد الفتاح. (1994). الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب. 305.

. البنا، حسن. (د.ت). رسائل الإمام الشهيد حسن البنا. (د.ن). 421.

. بورديو، بيير. (2007). الرمز والسلطة. ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي. ط:3 . دار توبقال. ط: 3. 69.

. حرب، علي. (2015). أزمنة الحداثة الفائقة. المركز الثقافي العربي. 240.

. حمادة، عمار. (2005). الوعي والتحليل السياسي. ط: 1. دار الهادي. 128.

. الجابري، محمد عابد. (2000). العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته. ط: 4. مركز دراسات الوحدة العربية. 392.

. الخالد، غسان. (2012). البدوقراطية قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية. ط: 1. منتدى المعارف. 158..

. الخضري، حنا جرجس. (1981). تاريخ الفكر المسيحي: يسوع عبر الأجيال. مج: 1. دار الثقافة. 980.

. شعبان، عبد الحسين. (2017). الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة. ط: 1. مركز دراسات الوحدة العربية. 192.

. الطرابيشي، جورج. (2003). تجارب ديمقراطية في البلدان العربية. لبنان: بيروت. الجامعة اللبنانية.

. المسيري، عبد الوهاب. (2002). العلمانية الجزئية العلمانية الشاملة. ط: 1. مج: 1. دار الشروق. 348.

. المهدى، محمد. (2007). علم النفس السياسي: رؤية عربية مصرية. ط: 1. مكتبة الأنجلو مصرية. 283.

. المودودي، أبو الأعلى. (1981). تدوين الدستور الإسلامي. مؤسسة الرسالة. ٧٨.

. لوبون، غوستاف. (2019). سيكولوجية الجماهير. ترجمة: عادل زعيتر. ط:1. دار التنوع الثقافي. 198.

. الكواكبي. عبد الرحمن. (د.ت). طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. مطبعة المعارف.183.

. ولد يب، سيدي محمد. (2011). الدولة وإشكالية المواطنة العربية ..ط: 1.دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. 258

. ياكوبوتشى، م. أ. (2010). أعداء الحوار: أسباب اللاتسامح ومظاهره. تقديم: أمبرتو إيكو. ترجمة: عبد الفتاح حسن. سلسة الفكر الهيئة المصرية العامة. 568.

ثانياً– المجلات والصحف:

. أمزيان، محمد.(2019). مفهوم الدولة الوطنية وإشكالية التحديث السياسي: مدخل إلى فهم التحولات السياسية في العالم العربي. *مجلة اتجاهات سياسية*. 110– 125.

. العناني، خليل. (2018). دولة الخلافة: تفكيك البنية الأيديولوجية والرمزية والسياسية لـ "داعش". *مجلة* عمران.٦(24): 118– 124.

. علي، سحر. و الأحمد عبد المنعم (٢٠٢٣). نظام الملل في الدولة العثمانية أبان القرن التاسع عشر ظهور النظام الماروني وتطوره أنموذج للدراسة. *مجلة دمشق للدراسات التاريخية*. 147.(٢): ١٧٨–٢١٠.

. السيد، صابرين زغلول. (2018). تناظر الهوية والدين مسعى لاستقراء تأويلية إيمانويل ليفيناس. *مجلة الاستغراب*. 226.–250.

. منشورات مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية وفق الرابط التالي:
https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/hisj

ثالثاً – المواقع الالكترونية:

. معجم المعاني الجامع. (2010). تعريف وشرح معنى حدث. موقع المعاني25/ أيلول/2023. https://www.almaany.com

. معجم المعاني الجامع. (2010). تعريف وشرح معنى وعي موقعالمعاني25/ أيلول/2023 https://www.almaany.com

. الديني، أحمد الشقيري. (2010). الرد على أسئلة الإسلام الصعبة لصعيد. موقع هسبريس.5/ كانون الأول/2023. https://www.hespress.com .

. قطيشات، ياسر. (2018). إشكالية الدولة المدنية في الفكر العربي والغربي. موقع الجزيرة5/ كانون الأول/2023 https://www.aljazeera.net

. النتيجة النهائية...السيسي رئيساً لمصر ب 96.91% مقابل 3.09% لصباحي. (2013). موقع ***CNN*** بالعربية. 5/ كانون الأول/2023. https://arabic.cnn.com

المراجع باللغة الإنكليزية:

. Bieer , can.(2014) , *Democracy conditions* , the Russia cultural center. Moscow. 43